المركز السوري Syrian Center For
لبحوث Policy
السياسات Research

KnowWar

تسييس الهويات في سوريا

ورقة خلفية المركز السوري لبحوث السياسات

عن المركز السوري لبحوث السياسات:

المركز السوري لبحوث السياسات مؤسسة بحثية مستقلة غير حكومية وغير ربحية ذات دور رائد في البحث العلمي والمعرفي في سـوريا والمنطقة، تعمل على تقليص الفجوة بين البحث وصناعة السياسات، والمساهمة في تطوير حوار سياساتي تشاركي مبني على الأدلة، للوصـول إلى بدائل سـياسـاتية تحقق تنمية مسـتدامة تضـمينية محورها الإنسان .

منذ تأسـيسـه عام ٢٠١٢ نشـر المركز عددا من التقارير الدورية والدراسـات والاوراق البحثية وملخصـات سـياسـاتية، تناولت التحديات الاجتماعية والاقتصـادية والتنموية الرئيسية لسوريا والمنطقة.

المركز كمؤسـسـة بحثية يسـعى لأن يكون مرجعاً معرفياً لجميع قطاعات التنمية في سـوريا، بما فيها الاقتصـادية والمؤسساتية والاجتماعية بما يخدم المجتمع وصناع السياسات. تعتمد أبحاث المركز على الفهم المعمق للتحديات الاجتماعية والاقتصـادية والتنموية التي تواجه سـوريا والمنطقة، وعلى تشـخيص ديناميات النزاع، وتوفير بدائل سياسية لمواجهة جذور النزاع والظلم، وإنشاء مؤسسات تضمينية وتمثيلية.

عن معرفة الحرب

مشـروع معرفة الحرب (الإنتاج المعرفي في زمن الحرب واللجوء - تطوير ارضـية مشـتركة لمجال البحث في وحول سـوريا)، هو مشـروع بحثي بالتعاون بين المركز السـوري لبحوث السـياسـات ودائرة دراسـات التنمية في جامعة فيينا وجمعية مسـاواة ومركز دراسـات التنمية في جامعة بيزيت ومركز أبحاث ومركز أبحاث وتعليم السـلام وجامعة جبال الألب الادرياتيكية كلاغنفورت .

يتبنى المشروع وجهات نظر العلوم الاجتماعية النقدية التي تشخص جذور وديناميات النزاع المسلح وتعمل على تحليل الجهات الفاعلة الرئيسية وسياساتها التي تؤثر على المؤسسات والمجتمعات وأسس التنمية ويقرأ النزاع من منظور العدالة الاجتماعية.

يعتمد مشروع معرفة الحرب على المحاور التالية :

- البحث عن أشكال التضامن القائمة بين وضمن المجتمعات السورية والفلسطينية واللبنانية المهمشة في لبنان.
- بلورة مفهوم اقتصادٍ تضامنيّ في سياقِ واقعٍ يرزح تحت شروط تفرضها النزاعات المسلحة الجارية في سوريا من جهة، وتلك التي يفرضها الاحتلال الاستعماري في فلسطين من جهة أخرى.
- بلورة تصوُّرٍ مفاهيميّ لنظرياتَ معرفيّةٍ تُغذي الاستراتيجيات البحثيّة التحوُّليّة.
- تطوير القدرات البحثية، والاستراتيجيات، ونظريات المعرفة للباحثين الشباب.

برنـامج معرفـة الحرب ممول من وكـالـة التنميـة النمســاويـة. للمزيـد من المعلومـات الرجـاء زيـارة الموقع **https://www.know-war.net/.**

بيان المسؤولية:

فيينا, ٢٠٢٢ © مشروعKnowWar ، جميع الحقوق محفوظة.

سلسلة منشورات مشروعKnowWar

الآراء الواردة في هذه النص تعّبر عن مؤلفيه (باسيليوس زينو – ظافر نحاس - ربيع نصر)

الترجمة: حازم إبراهيم

التصميم: أنس عبدربه

المركز السوري لبحوث السياسات

ملخّص البحث

شـهد الصـراع الدامي خلال السـنوات الإحدى عشـر الماضـية عملياتٍ ممنهجة اسـتهدفت تجييش الهويات الفردية والجمعية وتحويلها إلى أداةٍ للصـراع، وبالتالي إقحام الروابط والهويات الثقافية في ميدان النزاع. كان ذلك عن طريق ممارسات وسياسات التخويف، والتحريض والكراهية، والعصبيات، وشيطنة الآخر، ونزع انسانيته، وتضخيم الاختلافات الطائفية، والإثنية، والسياسية، والجنسانية، والمناطقية، والطبقية. تنطلق هذه الورقة من الأسـئلة الرئيسـية التالية: لماذا التركيز على تسـيس الهويات وكيف تم توظيفها من أطراف النزاع في سـوريا؟ ولماذا أصبح توصيف النزاع المسلح بعد الانتفاضة السورية بأنه نزاع على أساسٍ طائفي و/أو اثني مهيمناً في العديد الدراسـات الأكاديمية والسـياسـية وحتى شهادات الناشطين؟

تقدم هذه الورقة الخلفية أولاً صورة عامة حول أثر الحرب السورية والدمار الهائل الذي خلفته على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية خلال العقد الماضي. ثانياً، تقدم خلفية نظرية ومفاهيمية تتناول تطور مفهوم "سـياسـات الهوية" واختلافات المدارس في تنظيرها للعلاقة بين الهوية والثقافة والسـياسـة وخاصة العلاقة بين "السياسات على أساس الهوية" والنزاعات ضمن بعض الدول بعد انتهاء الحرب الباردة. ثالثاً، تتناول الورقة مفهوم "تسـيس الهوية" لتحليل آليات التطييف الخطابي والفعلي وخاصـة مع تبني العديد من القوى المتحاربة خطاباً إقصـائياً وأعمال عنف على أسـس طائفية أو إثنية صـريحة. أخيراً، تقترح الخاتمة إطاراً نظرياً ومنهجاً لتحليل آثار توظيف سـياسـات الهوية في الصـراع السـوري والذي يأخذ بعين الاعتبار ضـرورة تحليل آليات التضـامن الاجتماعي المحلية الحالية ودورها في معالجة الانقسـامات التي فرضـها النزاع من جهة، وربطها بالاقتصاد السياسـي والتحديات التي يفرضها غياب العدالة والمساءلة، والخطط المستدامة لمعالجة آثار الحرب من جهة أخرى.

كلمات مفتاحية

#العنف، #سـياسـات الهوية، #التطييف، #الطائفية، #سـوريا، #حرب أهلية، #انتفاضة، #ثورة

المحتويات

١) مقدمة

٢) آثار النزاع في سورية: العشرية الدامية

٣) تسيس الهوية: المفهوم

٤) الطائفية والإثنية ودورها في الصراعات: ثلاثة مناهج في العلوم الاجتماعية

٥) خاتمة: نحو إطار لفهم البعد الهوياتي للنزاع في سورية

٦) المراجع

مقدمة

لقد استنزفت الحرب خلال العقد المنصرم في سوريا موارد الدولة والمجتمع، إذ لم تنفك القوى المتحاربة عن محاولات الاستيلاء على الموارد المادية واللامادية وتوظيفها لصالح مشروعات متناقضة متمركزة حول الهيمنة والعنف. حيث تعرضت موارد وثروات السوريين إلى تدهور مستمر بفعل استهدافها أو الاستيلاء عليها من قبل قوى التسلط. ولم يتوقف الاستنزاف والهدر على الموارد والثروات الاقتصادية والمادية، لكنه تعداها ليستنزف الموارد المعنوية غير الملموسة كشبكات الأمان الاجتماعي، والعلاقات الاجتماعية، والذي ترافق مع استقطاب حاد بين السوريين. كما تعرض رأس المال البشري لخسائر هائلة في الأرواح حيث تعرض الملايين للإصابات، كما حُرم حوالي نصف الأطفال واليافعين من التعليم، وتدهورت نوعية التعليم لمن تمكن من الالتحاق، وخسر ملايين السوريين خبراتهم المتراكمة في العمل والحياة بسبب خسارة الكثيرين لفرص العمل أو لانخراطهم في أنشطة مرتبطة بالنزاع. تكمن أخطر عواقب النزاع في حقيقة تحول المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من حكم تسلطي إلى طغياني، حيث غابت المُساءلة وسُخّرت المؤسسات العامة في خدمة ديناميات العنف، والاقصاء، والتهجير. وانخرطت القوى السياسية الداخلية والخارجية في تعزيز الانقسام المجتمعي باستخدام استراتيجيات متعددة أبرزها تسييس الهوية.

لم يؤدّ تراجع حدّة العنف المباشر، المتمثل بالمعارك واستخدام القوة العسكرية، خلال السنتين الأخيرتين إلى تقليص مقومات النزاع وآثاره الكارثية. وتعد العصبية أحد هذه المقومات والتي حرصت القوى المتحاربة على استثمارها في استدامة أمد النزاع. وقد تضاعفت خسارة القيم والروابط الاجتماعية مع تسخير هذه الروابط لتعزيز الكراهية ورفض الآخر وحشد الطاقات المجتمعية للقتال. وباتت قطاعات الخدمات الحيوية كالتعليم والصحة والغذاء مسيسةً لتستخدم ضد المناطق المنتفضة؛ وتجلى ذلك بسياسات التمييز والعقوبات الجماعية والاستخدام الواسع للقوة العسكرية واستهداف المدنيين، والحصار، والتهجير وغيرها من التكتيكات.

لقد شهد الصراع الدامي خلال السنوات الإحدى عشر الماضية عملياتٍ ممنهجة استهدفت تجييش الهويات الفردية والجمعية وتحويلها إلى أداةٍ للصراع، وبالتالي إقحام الروابط والهويات الثقافية في ميدان النزاع. كان ذلك عن طريق ممارسات وسياسات التخويف، والتحريض والكراهية، والعصبيات، وشيطنة الآخر، ونزع انسانيته، وتضخيم الاختلافات الطائفية، والإثنية، والسياسية، والجنسانية، والمناطقية، والطبقية؛ بالإضافة إلى ذلك، تمت إدارة التنوع من قبل الأنظمة التسلطية على نحوٍ عمق الشروخ الاجتماعية وأقحم العلاقات الاجتماعية في النزاع بالاستفادة من سياق إقليمي ودولي مساعد. فمثلاً، بعد الغزو الأمريكي للعراق، وظفت دول إقليمية مثل إيران وتركيا والسعودية الانتماءات الدينية والإثنية لكسب مناطق نفوذ سياسية وجغرافية خارج حدودها، مما أدى لتفاقم الانقسامات الهوياتية في دول مثل العراق، سوريا، ولبنان.

ومنذ انهيار السلطة المركزية في العراق وانتشار العنف الطائفي والحركات الجهادية العابرة للحدود خاصة خلال السنوات الأعنف بين 2006-2008، انتشرت العديد من الدراسات الأكاديمية وأبحاث السياسات التي تركز على أسباب ونتائج توظيف سياسات الهوية في الصراعات في منطقة الشرق

الأوسـط. بلغت هذه الدراسـات أوجها خلال العقد الماضـي حيث تناولت العوامل التي زادت من بروز الهويات الجماعية أثناء النزاعات ضـمن الدول التي شـهدت انتفاضـات شـعبية مثل سـورية واليمن والبحرين والعراق والسـعودية، بالإضـافـة إلى العلاقة بين العنف والهوية والأطراف الداخلية والخارجية التي لعبت دوراً في التحشيد على أسس الهويات المتخيلة.
بالرغم من قدم توظيف الهويات في النزاعات إلا أنّ اسـتخدام مفهوم "السـياسـات على أسـاس الهوية" (أو سياسات الهوية) في الأبحاث والدراسات الأكاديمية والتقارير السياسية قد تم تطويره حديثاً، حيث تم اسـتخدام المصـطلح بداية للدلالة على النشـاط السـياسـي لنسـويات سـود كويريات اشـتراكيات، ثم لوصـف نشـاط أفرادٍ من ذوي الإعاقة بهدف تغيير النظرة الفردية والمجتمعية تجاههم في أواخر السـبعينات. لكن المفهوم توسـع لاحقاً ليتقصـى بجدية العلاقة بين الهوية والسياسة والعنف خاصة في سياق الحركات الاجتماعية والانتفاضات الشعبية والحروب الأهلية.

تقدم هذه الورقة الخلفية إطاراً نظرياً ومفاهيمياً يضع الجدال المستمر حول أسباب هيمنة توصيف النزاع في سورية بأنه طائفي أو إثني ضمن سياقٍ مقارنٍ عبر مراجعة أبرز المدارس الأكاديمية التي نظّرت لمسـألة العلاقة بين الهويات الفردية والجمعية والنزاعات والبنى المعززة أو المعيقة لتبلور الانقسـامات في العديد من الدول الأخرى أثناء المنعطفات الحرجة مثل الثورات، أو الانقلابات، أو الانهيارات الاقتصادية، أو الحروب الأهلية. وتسعى الورقة للتأسيس لمقاربة نظرية مقارنة تهدف إلى تفكيك الخطاب الذي يتبنى مصـطلحات جوهرانية، اختزالية عند وصـف بعض معرفات الهوية كالطائفة أو الإثنية أو الجندر وكأنها مسبباتٍ طبيعية للنزاع (Denaturalization). كما تستعرض بعض المقاربات الإشكالية التي تعتبر الهويات وتسيسها متأصلة وحتمية (Inevitable) مما يعفي الفاعلين أصحاب المصلحة من مسؤولياتهم ويفترض نتائج مسبقة تفتقر للبحث والتقصي من جهة وتفرض رؤى استشراقية حول المنطقة بشكل عام من جهة أخرى.

تنطلق هذه الورقة من الأسـئلة الرئيسـية التالية: لماذا التركيز على تسـيس الهويات وكيف تم توظيفها من أطراف النزاع في سورية؟ ولماذا أصبح توصيف النزاع المسلح بعد الانتفاضة السورية بأنه نزاع على أساسٍ طائفي و/أو اثني مهيمناً في العديد الدراسات الأكاديمية والسياسية وحتى شهادات الناشطين؟

سـتحاول الورقة مقاربة هذه الأسـئلة من خلال تقديم دراسـة خلفية نظرية وإطار تحليلي يشـكل أساساً للمرحلة التالية من البحث والتي ستستند على تحليل المعطيات والبيانات التي ستُجمع لاحقاً من قبل فريق من الباحثين الميدانيين بهدف الإجابة بشكلٍ تفصيلي عن مجموعة أخرى من الأسئلة: ماهي الأدوات والآليات والديناميكيات التي تم اسـتخدامها لتجييش العصـبيات وإذكاء النزاع على أساس الهوية؟ من قام باستخدام سياسات الهوية؟ وكيف؟ ما هي الهويات والمعرفات التي تم اسـتهدافها ولماذا؟ كيف تمت الاسـتفادة من السـياق التاريخي والسـياسـي وكيف أثرت التوازنات الإقليمية والسياسية على ذلك؟ وماهي أشكال التضامن الاجتماعي (السلبية أو الإيجابية) التي برزت في سياق الانتفاضة الشعبية والحرب التي تلتها؟، كيف يمكن تطوير المخارج من الانقسامات على أساس هوياتي؟

فيما يلي ستتناول هذه الورقة أولاً تقديم صورة عامة حول أثر الحرب السورية والدمار الهائل الذي خلفته على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية خلال العقد الماضي. ثانياً، سيتم تقديم خلفية نظرية ومفاهيمية تتناول تطور مفهوم "سياسات الهوية" واختلافات المدارس في تنظيرها للعلاقة بين الهوية والثقافة والسياسة وخاصة العلاقة بين "السياسات على أساس الهوية" والنزاعات ضمن بعض الدول بعد انتهاء الحرب الباردة مع التركيز في هذه الورقة على الحالة السورية. ثالثاً، سيتم تناول مفهوم "تسييس الهويات" لتحليل آليات التطييف الخطابي والفعلي وخاصة مع تبني العديد من القوى المتحاربة خطاباً إقصائياً وأعمال عنف على أسس طائفية أو إثنية صريحة. أخيراً، تقترح الخاتمة إطاراً نظرياً ومنهجاً لتحليل آثار توظيف سياسات الهوية في الصراع السوري والذي يأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحليل آليات التضامن الاجتماعي المحلية الحالية ودورها في معالجة الانقسامات التي فرضها النزاع من جهة، وربطها بالاقتصاد السياسي والتحديات التي يفرضها غياب العدالة والمساءلة، والخطط المستدامة لمعالجة آثار الحرب من جهة أخرى.

آثار النزاع في سورية: العشرية الدامية

يتجه المشهد العام في مناطق النفوذ المختلفة في سوريا نحو استقرار ظاهري بعد أكثر من عشر سنوات على واحدة من أكثر الحروب تدميراً ووحشية بعد الحرب العالمية الثانية. يغطي هذا الاستقرار مستويات غير مسبوقة من الدمار والهشاشة والتشظي على مختلف المستويات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والبيئية؛ وبتناقض وتضارب مصالح الفاعلين الإقليميين والدوليين تجاه الحالة في سورية. بالإضافة إلى تفاقم آثار النزاع المباشرة وغير المباشرة نتيجة انسداد أفق الحل السياسي واستمرار ممارسات القمع والظلم في مناطق النفوذ المختلفة، وتفاقم آثار المظالم المتراكمة عبر الزمن والتي لا يبدو أنها ستجد حلاً في المدى المنظور كقضايا المعتقلين والمختفيين قسراً، والمهجرين قسراً، واللاجئين.

تزداد قتامة المشهد عند تقييم الخسائر، حيث تبين دراسة محددات النزوح القسري (٢٠٢١) التي أجراها المركز أن أكثر من نصف سكّان سوريا نازحون خارج منازلهم أو خارج البلاد. كما يشير دليل حالة الإنسان (وهو دليل مركب يتألف من خمس مكونات فرعية تقيس أداء المحور الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي والتنمية البشرية والمؤسسات) ضمن تقرير العدالة لتجاوز النزاع الصادر عن المركز (٢٠٢٠) إلى تدهور قيمة الدليل بنسبة ٤٢٪ بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٩ على مستوى المؤشرات الفرعية جميعها، رغم التفاوت حسب الزمن والمنطقة والمجتمع المحلي؛ ويعزو التقرير ذلك إلى عوامل رئيسية منها العنف وانعدام الأمن وسياسات الفاعلين العسكرية والأمنية واقتصاديات النزاع والتصدع الاجتماعي والتدخل الخارجي.

بعد عام ٢٠١٩ ظهرت عوامل جديدة مثل جائحة كورونا، فمنذ آذار ٢٠٢٠ بدأت البلاد تتأثر بها لتزيد الضغوط على النظام الصحي المتهالك وتسرع من تدهور مقومات الصحة العامة أصلاً نتيجة النزاع. وترافقت الجائحة مع آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة، حيث اتسمت الإجراءات الاحترازية المتخذة من

قبل الأطراف المسيطرة في مختلف المناطق بعدم الاتساق ونقص الفاعلية، وأدى الاغلاق الكلي أو الجزئي داخلياً وخارجياً إلى تدهور الإنتاج، وتراجع في تقديم الخدمات العامة والسلع الرئيسية، وتفاقم معدلات البطالة، وارتفاع في معدلات التضخم، وتراجع في الصادرات والواردات، وتعطل العملية التعليمية ليخرج ما تبقى من الأطفال الملتحقين بالدراسة خارج العملية التعليمية لفترات طويلة (المركز، ٢٠٢١).
إقليمياً، وبالترافق مع تأجج التوتر في المنطقة، ومع تصاعد دور إيران والسعودية وتركيا وازدياد نفوذهم؛ ازداد استثمار تلك الدول في الهويات الطائفية والإثنية التي تشكل سوريا عمقاً استراتيجياً لموقعها الجيوسياسي وتنوعها، حيث شكل حراك ٢٠١١ والتخلخل التالي فرصة سانحة للتعبئة والتدخل.

بالإضافة إلى التشظي السياسي والاجتماعي تعاني سوريا من تدخلات مباشرة وغير مباشرة من دول إقليمية ودولية تتمثل في التواجد العسكري والتحكم بالقرارات السياسية والاقتصادية، والتي تتمايز بين مناطق النفوذ الأربعة. وتعتمد القوى السياسية المحلية بشكلٍ عضوي على الدعم الإقليمي والدولي سياساً وعسكريا ومالياً، مما يضعف قدراتهم على اتخاذ القرار المستقل.

تسييس الهوية: المفهوم

ظهر مفهوم "السياسات على أساس الهوية" (أو سياسات الهوية) لأول مرة عام 1977 في البيان الرسمي لـ "جمعية نهر كومباهي"، وهي منظمة شكلتها مجموعة من الاشتراكيات النسويات السود من الكوير المهمشات لتعزيز التضامن والتعاون مع حركتهن (Táíwò, 2022). ثم ظهر في الدراسات الأكاديمية عام 1979 عندما استخدمته السوسيولوجيا رينيه أنسباتش لوصف الحركات الاجتماعية التي تسعى لتغيير المفاهيم الذاتية والمجتمعية للمشاركين ضمن هذه الحركات. كان تركيز أنسباتش آنذاك على النشاط السياسي للأشخاص ذوي الإعاقة والمرضى النفسيين السابقين ممن تظاهروا ونشطوا سياسياً لنبذ المفاهيم المجتمعية السائدة والمُسلّمات التي تمثلهم وكأنهم عاجزين ولا حول لهم ولا قوة، وتعاملهم وكأنهم يحملون وصمةً ما، وعلى العكس من ذلك سعوا إلى تأكيد تصوراتهم الذاتية عن أنفسهم وقدراتهم وهويتهم. لكنّ استخدام "سياسات الهوية" كمفهوم تحليلي بقي مقتصراً على بضع مقالاتٍ أكاديمية محكمة في العقود التالية ولم يدخل حيز التداول في الدراسات التي تناولت الصراعات الإثنية العنيفة والقومية عموماً حتى منتصف التسعينات، خاصة بعد تفكك يوغوسلافيا والصراعات الدامية التي تفجرت بين الكرواتيين والبوسنيين والصرب وما رافقها من سرديات وعنفٍ أهلي شهد زجّاً للهويات القومية والإثنية المتخيلة لإعادة رسم الحدود الاجتماعية والسياسية. يُقصد بـ"السياسات على أساس الهوية" الاعتقاد بأنّ الهوية نفسها، وعلى نحوٍ أدق بعض مُعرّفاتها، يجب أن تكون المحور الأساسي للعمل السياسي وبالتالي يتم تسييس جوانب من الحياة اليومية، لم تكن معُرفة سابقاً على نحوٍ مسيس، في الحيز العام وذلك لا يقتصر على الهوية الدينية أو الإثنية أو الطائفية وإنما يشمل أيضاً "الجنسانية، العلاقات الشخصية، نمط الحياة، والثقافة" (Kauffman 2001 [1990]، p. 23).

في مراجعتها الشاملة لتطور مفهوم "السياسات على أساس الهوية" والمدارس المتعددة التي ظهرت فيما بعد والتي اختلفت في تناولها لمسألة الارتباط بين الثقافة والهوية والاقتصاد السياسي، أكدّت ماري برنِستين (2005) على ضرورة تفحص العلاقة بين التجربة الذاتية والموقف السياسي والعمليات التي تؤدي إلى بروز هوية محددة للحركة الاجتماعية سيما وعندما تُفرض خارجياً وتصبح أساساً للتعبير عن المظلوميات. كما انتقدت نزوع بعض المقاربات كالنيو-ماركسية إلى التركيز على السلطة على المستوى الكلي (الماكرو) واعتبار غياب المساواة الطبقية بوصفها المصدر الوحيد والأهم للاستغلال والظلم واعتبار الناشطين الذين يستهدفون البنى الطبقية بهدف التخفيف من حدة اللامساواة الاقتصادية بوصفهم حاملي التغيير الاجتماعي الأساسي (برنِستين، ٢٠٠٥).

أما مقاربات الحركات الاجتماعية الحديثة (New Social Movements) فقد أسهمت في تجاوز الاختزال الماركسي ودفعت بشكلٍ غير مباشر إلى تحليل دور الهويات في الحركات الاجتماعية والتعامل مع أهداف "سياسات الهوية" بوصفها مطالب جدية وليست مجرد شأن ثقافي، أو رمزي، أو نفسي. كما طورت أدواتها البحثية في محاولة لفهم الحركات الاجتماعية التي ظهرت خلال منتصف الستينات والسبعينات كحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي لم تنتظم ظاهرياً على أساس الطبقة الاجتماعية التي تحتل أهمية مركزية في تنظيرات المقاربات النيو-ماركسية. إلا أن نظريات الحركات الاجتماعية الحديثة تابعت على نحوٍ إشكالي فصل الثقافة والهوية عن الاقتصاد السياسي وأهملت الحركات الاجتماعية المحافظة والتي تمحورت أهدافها وشعاراتها حول القيم والهوية والثقافة، كما أنها لم تتمكن من الإجابة عن أسئلة أساسية تتعلق بكيفية فهم الهويات وأسباب توظيفها على نحوٍ جوهراني أو بنائي والعلاقة السببية بين التنظيم على أساس الهويات وتنوع نتائج الحراك الاجتماعي بين سياقٍ وآخر. وقد أسهمت الدراسات النسوية في تعميق فهمنا للأبعاد المتعددة للهوية وضرورة تحليلها على نحوٍ تقاطعي يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الإثنية والدينية والطبقية والجندرية ضمن سياق شبكات السلطة وتوزيع القوة غير المتكافئ مما يؤثر بدوره على تجربة الجماعات والأفراد وتُشكل أفكارهم حتى ضمن الجماعة نفسها، سواءً أكانت هذه الجماعة من عرقٍ أو دين أو طائفة أو إثنية معينة، أو عبارة عن جماعة تشكلت على نحوٍ طارئ بسبب ظروفٍ اجتماعية أو سياسية أو بيئية أو اقتصادية مثل اللاجئين و النازحين والمهاجرين (الحايك 2018; Crenshaw 1989; Montoya, 2021).

يسعى المركز إلى تقصي آليات وديناميات "تسيس" بعض معرفات الهوية في سياق النزاع الذي تلا الحراك المجتمعي في سورية والجهات التي استثمرت في هذا المجال بهدف إنتاج سياسات هوياتية إما لتحقيق مصالحها الخاصة أو كرد فعلٍ على العنف وتأطيره بمفردات هوياتية لا علاقة لها بالضرورة بدوافعه، وكيف تفاعل السوريون كأفراد ومجموعات مع هذه السياسات من خلال الانسياق أو القبول أو الرفض. يُعرّف المركز السوري لبحوث السياسات، إجرائياً، *مصطلح "تسييس الهوية" بأنه مجموعة السياسات والخطابات والممارسات التي تهدف إلى تسخير الانتماءات ومعرّفات الهويات لدى الأفراد والجماعات بهدف تحشيد العصبيات وإقحامها في النزاعات أو الاستقطاب المجتمعي وذلك من خلال اختزال الهويات المركبة إلى معرّف أولي محوري يُعرّف بأنه*

مختلف جوهرياً ولايمكن التوفيق بينه وبين محدّدات هوية الآخر. وتتفاعل هذه السياسات مع الثقافة والقوى المجتمعية، ليتم تبنيها أو الرضوخ لها أو مقاومتها.

يقتضي تسييس الهوية وفق هذا المفهوم التأثير في الفضاءات المدنية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية والاقتصادية لإعادة تشكيل حدود الجماعة المتخيلة ولتشكيل صورة العدو "الآخر" والتركيز على جذرية الصراع معه وذلك باستحضار جوانب أو أحداث انتقائية من الحاضر، أو التاريخ، أو الذاكرة، أو باختلاق أحداث تحريضية تعمل على تسعير العصبيات.

قبل التطرق إلى المدارس الأساسية التي تناولت تسيس الهويات والعلاقة بين الهويات الإثنية والطائفية والعنف في الحالة السورية على وجه التحديد، ينبغي تعريف مفاهيم مثل "الطائفية" التي يتم التعامل معها في الأدبيات وكأنها مسلّمة غير إشكالية، كما تجدر الإشارة إلى أنّ استخدام مفهوم "الهوية" نفسه كان ومازال يتأرجح بين قطبين يتفاوتان جذرياً في مقاربتهما لمحددات الهوية، ومعانيها، وشروط تسيسها، وتغيرها. فمثلاً يسود توصيف الصراعات وأحداث العنف في منطقة الشرق الأوسط على نحوٍ اختزالي يميل إلى اعتبار الهوية الطائفية والإثنية إما متجذرة وصلبة في المنطقة (المقاربة الجوهرانية)، أو بوصفها مرنة وقابلة للتطويع والتلاعب والتوظيف في الصراعات الإيديولوجية (المقاربة الأداتية والبنائية). بعبارة أخرى، يتم تصوير الهويات الإثنية والطائفية بوصفها مشكلة ثقافية خاصة بمنطقة الشرق الأوسط تعيق تبلور هويات وطنية جامعة (Hinnebusch, 2016).

وتكمن الصعوبة في دراسة أي جانب من معرّفات الهوية وشروط تسيسها في الخلط السائد والمستمر بين "المفاهيم الشعبية والتحليلية" واستخدامها على نحوٍ متبادل وكأنها مرادفات في المعنى، أو بعبارةٍ أخرى الخلط غير المنضبط بين "أشكال الفهم الاجتماعي والسوسيولوجي" لمفاهيم مثل "الإثنية" أو "الطائفة" أو "العرق" والظواهر المرتبطة بها (Wacquant, 1997, p.222). وبحسب روجرز بروبيكر وفريدريك كوبر (2000) لا يمكن اعتبار مفهوم "الهوية" كوحدة تحليلية مفيدة بحدّ ذاته نظراً لأنه يحمل معانٍ متعددة، بالإضافة إلى الضبابية المفهومية التي ارتبطت بالـ "هوية" في العديد من المجالات الانسانية والاجتماعية. كما يحث بروبيكر وفريدريك الباحثين على تجنب تعزيز "تجسيد" (Reification) المجموعة الإثنية أو الطائفية، وهي ممارسة اجتماعية يستخدمها السماسرة الإثنو-سياسيين لتعزيز "التبلور القوي لشعور المجموعة" (p.10). لذا فعند استخدام مفاهيم كالإثنية، أو العرق، أو القومية، أو الطبقة، فإنه ينبغي التمييز بين "وحدات الممارسة" و"وحدات التحليل" قدر الإمكان رغم العلاقة المتبادلة والتأثير المشترك بين هذه الوحدات. فوحدات الممارسة تشير إلى المفاهيم الشائعة والشعبية أو الممارسات اليومية المرتبطة بالهوية التي يستخدمها الناس في حياتهم لوصف أو فهم تجاربهم وثقافتهم وعلاقاتهم مع بعضهم والبعض وحدود التشابه أو الاختلاف مع محيطهم الأوسع. كما يستخدمها السياسيون الذين يستثمرون في هذه المفاهيم لإقناع الناس بأنهم يمثلون مصالحهم ومظالمهم ويعملون على تحشيدها لتبرير أشكال من العمل الجماعي (بما فيها الصراعات العنيفة أو السلمية عبر الانتخابات) وتمايزهم الاجتماعي والسياسي والأخلاقي وحتى الإنساني عن "الآخر" (Brubaker & Cooper 2000; Ozkirimli, 2017).

أما وحدات التحليل فيستخدمها الباحثون والمتخصصون في العلوم الاجتماعية لتحليل ظواهر وديناميكيات محددة وفهم أسبابها وآثارها وهي تُعنى بالـ "كيفية" التي تستخدم بها المفاهيم وتطورها وتغير معانيها وكيف توظف في الحياة اليومية أو الصراعات السياسية دون افتراض مسبق لوجود الفئات المدروسة، سواء أكانت "أمماً" أو "طوائف" أو "إثنيات" ككيانات جوهرانية ذات حدود خارجية ومتجانسة داخلياً (Brubaker & Cooper 2000). كما ينبغي التمييز تحليلياً بين "التعريف" (Identification) أو "التصنيف" (Categorization) و"الهوية" (Identity)، ففي حين أنّ المفهومين الأولين يشيران إلى العمليات (Process) التي تنتج الهويات وتصنيفها، تفترض دلالة "الهوية" مماهاة سهلة بين الفرد والجماعة.

يساعد هذا التمييز في التفريق بين "الفهم الذاتي" وآليات التعريف، وبين ردود الفعل التي تظهر كنتيجة لتسييس الهوية من قبل القوى الفاعلة في النزاعات والتي نجحت في تحريض فئات من المجتمع على أساس هوياتي. كما يفيد أيضاً في فحص حدة التناقضات/الخلافات على أساس هوياتي بحذرٍ بعد عزل دور القوى السياسية التي تعمل على استثمار سياسات الهوية لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية.

الطائفية والإثنية ودورها في الصراعات: ثلاثة مناهج في العلوم الاجتماعية

ظهر مفهوم "الطائفية" بالتزامن مع انتشار الأفكار القومية في أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية وباكورة ظهور الدويلات -الأمم في المشرق العربي الذي سرعان ما خضع لسيطرة القوى الاستعمارية الفرنسية والبريطانية. عملت هذه القوى وحلفائها المحليون على بناء مؤسسات مدنية وعسكرية ورسم حدودٍ اعتباطية حديثة كما وزعت الامتيازات والعقوبات وفقاً لمقارباتٍ استشراقية للمنطقة بوصفها مجرد تجمعات للطوائف وإثنيات متناحرة ومختلفة. لذا لا غرابة أنّ مصطلح "الطائفية" نفسه لم يدخل حيز التداول باللغة العربية حتى العشرينات من القرن الماضي، واستخدم من قبل زعماء الحركات القومية بوصفه إرثاً استعمارياً وتهديداً للهوية الوطنية في الدول العربية التي استقلت حديثاً وللقومية العربية التي لقيت انتشاراً كبيراً على المستوى السياسي والشعبي وخاصة في سنوات الخمسينات والستينات (Makdisi 2017). في حين نجح الزعماء المحليون في لبنان في إنشاء دولة على أساس توافق طائفي بذريعة حماية خصوصية مفترضة للمجتمع اللبناني بدعم من الانتداب الفرنسي، إلا أنّ هذا "التوافق" أثبت هشاشته مع انفجار الحرب الأهلية اللبنانية. كما أدى نجاح الحركة الصهيونية بتأسيس دولة إسرائيل بدعم غربي على حساب العرب والفلسطينيين إلى تدمير التنوع الديني والثقافي التاريخي، وعزل اليهود العرب عن محيطهم، فارضة هوية دينية-قومية تطورت أساساً رداً على معاداة السامية وعداء اليهود في أوربا مما أدى إلى تشريد الملايين من الفلسطينيين واحتلال أراضيهم (Shohat 2017).

ورغم تزايد استخدام مفهوم "الطائفية" سواءً من قبل الباحثين أو السياسيين لتوصيف طبيعة العلاقات السياسية والاجتماعية في المنطقة خلال العقدين المنصرمين، إلا أنّ المصطلح مازال

غامض عموماً ونادراً ما يُعرّف؛ لذا نجده يُستخدم على نحوٍ فضفاض لتوصيف طيفٍ واسع من الظواهر والجماعات على حساب عوامل وديناميات قد تكون أكثر أهمية وكشفاً (كالفوارق الطبقية، والتنافس المحلي بين أمراء الحرب على الموارد، الاشتباكات العابرة، والانتقامات الشخصية وغيرها) مما يقتضي التعامل بحذر ودقة مع هذا المفهوم وتحديد المقصود تماماً به عند وروده (Dixon 2017, 16; Haddad 2017, 374; Hashimi and Poster 2017, 4-5; Makdisi 2017, 4; Pinto 2017, 124; Zeno 2022, 1034). يمكن تعريف الطائفية بأنها "التحشيد السياسي للاختلافات الدينية بوصفها إطاراً لتوزيع الحقوق والامتيازات و/ أو العنف بين مجموعة محددة من السكان" (Pinto 2017, 124). سنركز في هذه الورقة الخلفية والأبحاث التالية على عملية " التطييف" وديناميكياته بوصفه أحد أشكال تسييس الهويات التي توظف كأيديولوجية تسعى إلى التحشيد السياسي للاختلافات الدينية والثقافية والطائفية لتنتج حدوداً اجتماعية داخلية وخارجية بين طوائف متخيلة خدمة للمصالح السياسية والاقتصادية للمستثمرين في هذا الشكل من التأطير للنزاعات (بشارة، 2018، ص. 268). وينتج عن التطييف أو الأثينة السياسية نشوء إطار تمييزي يؤدي إلى توزيع غير عادل للامتيازات، الحقوق، والعنف على نحو متفاوتٍ بين الجماعات الدينية والإثنية المتنوعة، مما يؤدي إلى تفتت المواطنة ضمن الدولة ونشوء الولاءات مرتبطة بكيانات سياسية خارجية على أساس المشترك الطائفي أو الإثني.

حدّد علماء الاجتماع ثلاثة مناهج رئيسية على الأقل لتحليل أسباب ونتائج تسييس بعض معرّفات الهوية في حالة النزاعات والعنف الإثني والطائفي والشروط التي تقود أشكالاً من الانتماء الاجتماعي والثقافي إلى أن تصبح بارزة سياسياً. يعرف المنهج الأول **بالمدرسة الجوهرانية أو البدائية** (Primordialist)، ويشمل أيضاً الحركات الإثنو-قومي، وهي تتعامل مع الأمة أوالطائفة أوالإثنية أوالقومية على أنها مجموعة تشكلت طبيعياً بين أشخاص توحدهم ارتباطات بدائية راسخة وثابتة وتميزهم عن الآخرين (Demmers, 2016; Geertz 1973).

نجد أمثلة كثيرة لهذه المقاربة في الحالة السورية والعراقية واللبنانية حيث استخدم بعض الباحثين والصحفيين "الطائفية" كوحدة تحليل أساسية بهدف شرح الديناميكيات الداخلية للصراع وأسباب تفجر السرديات الطائفية والعنف الإبادي الذي أدى إلى إعادة هندسة ديموغرافية في بعض المناطق، ويتم استسهال إطلاق صفة "طائفي" أو "إثني" على أي فعل يستهدف المجموعات "الأخرى" في أقاليم محددة، حتى ولو لم تكن دوافعه ومبرراته طائفية أو إثنية. يُصور مروجو هذا التيار الطوائف وكأنها كيانات سياسية ذات حدود واضحة وماهية حقيقية ثابتة عبر الزمان والمكان بحيث يتم توظيف تاريخ نشوئها وصراعاتها القديمة المفترضة وإسقاطه على الصراعات الحديثة وكأنه جانب فطري وثابت من المجتمعات المعنية (مثل التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران). وبالتالي يتم التعامل مع النزاع الطائفي باعتباره تهديداً طبيعياً سيبقى موجوداً ويعيق نشوء دول حداثية علمانية في العالم العربي ذات هوية تؤكد على حق المواطنة وحرية الاعتقاد (Abdo 2017، ١٤٩؛ Tomass 2016، xii، ٥؛ Ajami 2012، ١١٦، ١٧٤). وأحد أبرز الاختلالات في هذه المقاربة أنها تختزل الهويات إلى المعرفات الأولية أو أحدها وتنكر المعرفات الأخرى، كما أنها تفترض الثبات في الهوية في حين أنّ الهويات ديناميكية وقد تتغير سماتها في ظل الظروف السياقية. وأخيراً تماهي هذه

المقاربة بين المجموعة أو الجماعة (الاثنية أو الطائفية) والثقافة، وكأن الجماعة المعنية لها ثقافة خاصـــة متمايزة عن بقية الجماعات، بينما الثقافة تتشـــكل عبر الجماعات نتيجة لعوامل وظروف متعددة.

على الرغم من أن المقاربات البدائية والإثنو-قومية قد فقدت مصـــداقيتها إلى حد كبير في الأوساط الأكاديمية، إلا أنّ النزعة الجماعوية (Groupism)[1] مازالت مهيمنة في الكتابات والتصريحات اليومية للناشطين والسياسيين وبعض منظمات المجتمع المدني التي تقدم التفسيرات الطائفية بوصفها "حساً سليماً" أو فهماً شائعاً بديهياً لتفسير الصراعات السياسية والاقتصادية. ويعاد إنتاج هذا الفهم الشائع وصناعة القبول أيديولوجياً وعلى نحوٍ يومي في القنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي التي تقسم المجتمع إلى طوائف تنسب إليها مصالح وأغراض وأفعال جمعية موحدة (Brubaker 2004, 8; King 2007, 71)، الأمر الذي يخلط المستوى الشعبي مع السوسيولوجي ويحجب الديناميات الاجتماعية ودور الجهات الفاعلة المسؤولة عن التطييف (Zeno 2022).

على النقيض من المقاربات الجوهرانية والإثنو-قومية، تشـــترك **المقاربات الذرائعية أو الأداتية** (Instrumentalism) **والبنائية الاجتماعية** (Social constructivism) في ثلاث افتراضات رئيسية: الهويات الإثنية والطائفية "يمكن أن تكون متعددة، ويمكن أن تكون مرنة، ويمكن أن تتغير داخلياً نتيجةً لعملياتٍ بشرية" (Chandra 2012, 132).

يركز **النهج الذرائعي أو الأداتي** على الفاعلية Agency-oriented ولا يتعامل مع معرّفات الهويات الإثنية أو الطائفية على أنها ذات قيمة جوهرانية أو متأصلة في النفس البشرية. تُفهم "الطائفية" عموماً على أنها مجرد شـكل من أشـكال الأيديولوجية، ويُنظر إلى التعريفات "الطائفية" على أنها وسـيلة لتحقيق غاية ونوع من البنية الفوقية Superstructure التي تخفي المصـالح السـياسـية والاقتصادية للسياسيين (Malmvig 2017, 10). تسعى النخب السياسية إلى زيادة التماسك داخل المجموعة In-group و "إثارة العنف الإثني أو الطائفي) لبناء الدعم" السياسي من خلال عملية "لها تأثير في بناء المزيد من الهويات العدائية، والتي تفضـــل المزيد من العنف" (Fearon and Laitin 2000, 853).

يتبنى العديد من الباحثين وعلماء السياسة هذه المقاربة (Abboud 2017,; Al-Haj Saleh, 2017; Dahi and Munif 2012; Hashemi 2016; Heydemann and Leenders 2011; Heydemann 2013; Lynch 2013) ويرفضـون التفسـيرات الثقافية والاختزالية اللاتاريخية حول صـعود الطائفية السـياسـية بوصـفها أيديولوجية موجهة ضـــد جماعة دينية متخيلة (بشـــارة 2018، ص. 468) ويؤكدون على الدور المدمر للقوى التســلطية كالأنظمة الاســتبدادية الحاكمة، والقوى الإقليمية، وأمراء الحرب، والســماســرة

[1] يقصد بالجماعوية (groupism) الميل إلى اعتبار المجموعات البشرية بوصفها متباينة، ومحددة خارجياً، ومتجانسة داخلياً وبوصفها أطرافاً رئيسية في النزاعات الاجتماعية، وبالتالي يتم التعامل معها بوصفها وحدات أساسية للتحليل الاجتماعية. (بروبيكر، ٢٠٠٤، ص. ١٦٦)

الطائفيين، في التلاعب ومفاقمة الاستقطاب الإثني والطائفي في المنطقة كاستراتيجية أساسية لبقاء أنظمتهم أو تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية عن طريق المحاصصة أو الحلول مكان الأنظمة الحاكمة.

يتمثل الضعف الرئيسي في المقاربات الذرائعية في نزعتها الفردانية التي تميل إلى التركيز على تفسيرات تنطلق من القمة إلى القاعدة (Top-down). فمثلاً يتم التعامل مع النظام السوري أو القوى الإقليمية بوصفهم لاعبين عقلانيين فاعلين استغلوا التنوع والاختلافات الطائفية والإثنية لتعزيز أهدافهم السياسية، في حين أنّ مرتكبي العنف الطائفي أو الإثني ومروجي خطاب الكراهية المحليين والعابرين للحدود مجرد مستقبلين سلبيين ومدفوعين بردات الفعل. ويفترض تفسير "السياسيين/ الديكتاتورين الأشرار" (Dixon 2017؛ Leenders 2016؛ Mohsen 2014) أنّ الفاعلية (Agency) تقع فقط على مستوى النخب ويهمل أو يقلل من أهمية دور المحرضين المحليين ممن "تعتبر مشاركتهم ضرورية لتحويل العداء إلى عنف" (Kalyvas 2003, 482). كما تقلل هذه المقاربة من شأن أهمية الدور المجتمعي ومساهمته في مقاومة محاولات تسيس الهويات وإعادة رسم حدود الجماعات بالعنف من قبل السياسيين والقوى الإقليمية والفاعلين المحليين في بعض السياقات، وقابليته لتبني بعض هذه السياسات أو الرضوخ لها بفعل الخوف أو الحاجة للحماية أو التوافق الإيديولوجي في سياقات أخرى.

أما النهج الثالث، **البنائية الاجتماعية**، فيحتل أرضية وسطية بين الذرائعية والبدائية بإدراكه أنه في حين أنّ الهويات الإثنية / الطائفية / القومية غير طبيعية أو كيانات جوهرانية وإنما متخيلة ومبنية اجتماعياً (Anderson 1983)، إلا أنّ هويات المجموعة قد تكون قوية على نحوٍ يعيق قدرة النخب السياسية على التلاعب بالهويات الاجتماعية لتحقيق مصالحهم (Valbjørn and Hinnebusch 2019). يجادل البنائيون أنّ كل مجتمع حديث قد أنشأ تاريخياً سرديةً حول "انقسامٍ رئيسي" (Master cleavage) ويتمكن السماسرة السياسيون (political entrepreneurs) من التحريض على العنف والتلاعب بالأوضاع في لحظات وسياقاتٍ تاريخية محددة عندما يربطون حوادثاً محلية "بالسردية الرئيسية". ورغم مساهمة هذه المقاربة في تقديم قراءة أكثر حذراً من المقاربات المذكورة سابقاً إلا أنها إشكالية أيضاً حيث تفترض أنّ "الانقسام الرئيسي" موجود على المستوى الوطني وأن السماسرة السياسيين والمستثمرين في الصراع متاحون مسبقاً في جميع أنحاء البلاد، في حين أنّ العنف الطائفي والإثني وحدّته تميل إلى أن تكون محليةً للغاية أو متمركزة في إقليم أو محافظة محددة بسبب ظروف وسياقات تاريخية واجتماعية واقتصادية محددة (Varshney 2007, 287-288). كما يجب التمييز تحليلياً بين السماسرة السياسيين والطائفيين الذين يرتبط فعالية دورهم بالظروف السياسية خلال الأزمات وقد يتواجدون ضمن أو خارج البلاد؛ وبين قوى التسلط الحاكمة والراسخة مؤسساتياً والتي تستخدم عموماً "خطابات وطنية" أو أمنية (كالحرب على الإرهاب، التصدي لمؤامرات خارجية) ضمن أجهزة الدولة الرسمية. فقوى التسلط لا تحشد مؤيديها علناً على أساسٍ هوياتي عنصري أو إثني أو طائفي، مع إمكانية ظهور سماسرة يعملون على توظيف هذا التحشيد على نحوٍ غير رسمي أو تداوله كإطار ضمني لتشكيل قوات رديفة أو منظمات محلية على أساس أشكال من التضامن السلبي.

في دراسة الحالة السورية انتشرت العديد من الدراسات وتقارير السياسات المدعمة بخرائط ملونة إثنياً وطائفياً على طريقة الخرائط الاستشراقية الكولونيالية التي تفرض سردية رئيسية محورها الانقسام العامودي الطائفي على المستوى الوطني والمحلي والإقليمي في محاولة لتفسير دوافع العنف وسياسات التدمير التي اتبعتها القوى التسلطية. فمثلاً يقدم الجغرافي الفرنسي فابريس بالانش (٢٠١٨) مجموعة كبيرة من خرائط النزاع التي تقسم المناطق الجغرافية السورية إلى محاور وخطوط تماس طائفية وإثنية، ويؤكد على دور الطائفية كمسببٍ أساسي للنزاع والعنف، لكنه يجادل بأنّ الهدف من هذا التركيز "ليس تشجيع تقسم سوريا في المستقبل على أساسا هذه الانقسامات، ولكن ببساطة لوصف حقيقة الحرب الأهلية التي طال أمدها" (p. xvi). لكنّ هذا التفسير وهذه الأنواع من الخرائط تنسب النتائج المدمرة لسياسات تمييزية متعمدة تهدف إلى التحكم بالجماهير والسيطرة عليها إلى أسباب ذاتية للسكان المتأثرين، فتفترض أصالة النزاع والكراهية بسبب وجود معرّفات صلبة، وثابتة، ومتناقضة. تكمن خطورة هذا النوع من الإسقاط بقدرته على إعادة تشكيل الواقع والنسيج الاجتماعي في مراحل ما بعد النزاع في حال اعتمد من قبل القوى الدولية والإقليمية وأطراف النزاع المحلية كأساسٍ للحل للسياسي في البلاد التي عانت من حروب أهلية. وكما في الحالة اللبنانية والعراقية يصبح الحل السياسي مقوموناً ومطيفاً تحت تسميات كالديمقراطية التوافقية أو تشارك السلطة الأمر الذي يؤدي إلى مأسسة هويات اجتماعية وثقافية وتحويلها إلى هويات سياسية قابلة للتحشيد والاستثمار في صراعاتٍ مستقبلية من ناحية، ويكافئ مرتكبي العنف ومروجي خطاب الكراهية والآخرية ويهمش مطالب الفئات الوطنية والعلمانية والحقوقية من ناحية أخرى (بشارة 2018، Zeno 2022، Majed, 2020).

تتبنى مقاربتنا منهجية بنائية اجتماعية لكنها تتقصى آليات وديناميكيات التطييف (Sectarianization) والأثنية (Ethnicization) والأثنية ليس فقط من أعلى لأسفل (سياسات النخب والسماسرة السياسيين) بل أيضاً من أسفل إلى أعلى (سياسات بعض القوى التسلطية المحلية وأمراء الحرب) (Pinto 2017; Zeno 2022)، كما سنتقصى كيف استجابت المجتمعات المحلية لمحاولات تسييس الهويات وتداخل هذه الآليات مع معرفات أخرى للهوية كالجندر والطبقة. تؤكد مقاربتنا على أهمية تناول الظواهر في سياقها التاريخي وأنّ تسييس التمايزات الطائفية والإثنية في منطقة المشرق العربي هي ظاهرة حداثية بامتياز بدأت مع عصر القوميات والسيطرة الكولونيالية وتزامنت مع ظهور حركات فكرية وأحزاب علمانية أيضاً (Makdisi, 2017)، لتعود للتفاقم بعد فشل المشاريع الوطنية وتزايد نفوذ "الدولة الضارية" (Fierce state) وقوى التسلط المهيمنة عليها والمتحررة من القيود الدستورية وذلك بالتضاد من المجتمع بحسب تعبير نزيه أيوبي (Ayubi, 1995).

خاتمة: نحو إطار لفهم البعد الهوياتي للنزاع في سورية

من نافل القول أنّ للنزاع في سـورية اليوم بُعدٌ هوياتي، لكن طريقة فهم وتفسـير هذا التمظهر الهوياتي الظاهري ومقاربته تؤثر مباشرةً على مقترحات التعامل مع هذا البعد، سيما وأنّ مقاربات "السـياسـات على أسـاس الهوية" قد تؤوّل على نحوٍ إختزالي ثقافي يُصـوّر النزاع في سـورية أو العراق أو اليمن وكأنه "بين هويات." وبالتالي، تكمن الخطورة في فرض حلولٍ سـياسـية فوقية تنطلق من افتراض أنّ النتائج هي أصـل المشـكلة وتفترض حل النزاع عبر مأسـسـة الاختلافات السـوسـيولوجية والدينية والثقافية وتعيين ممثلين لكل جماعة هوياتية متخيلة في النظام الحوكمي في مرحلة ما بعد النزاع.

لذلك تستند منهجية بحثنا بشكلٍ رئيسي على الاقتصاد السياسي كإطار تحليلي، وبمقاربة تشاركية تنطلق من المجتمع، وتؤكد على أنّ الهوية مركبة وعلائقية لا يمكن عزلها عن البنى الاجتماعية والثقافية والمادية ضـمن سـياقات مكانية وزمانية محددة. يهدف الاقتصـاد السـياسـي، كإطار تحليليّ، إلى فهم النزاع من خلال رصـد دور القوى التي تسـاهم في خلق ظواهر اجتماعية، أو اقتصادية أو سياسية والمعرفة المنتجة حولها. وبالتالي، تُدرس الظواهر المختلفة من خلال قراءة نقدية، تتضـمن تحديد مؤشـرات الفهم والتحليل؛ ثم من خلال تحديد الفاعلين وسـياسـاتهم المؤثرة في الظاهرة، وآثار تلك السـياسـات المباشـرة وغير المباشـرة على المجتمع، وتحديد المتضـررين والمنتفعين من تلك السياسات.

اسـتعرضـت هذه الورقة الخلفية بعض الإشـكاليات الأسـاسـية في المقاربات التي تتعلق بتسـيس الهويات ولخصـت تطور هذا المفهوم في الدراسـات الأكاديمية مع التركيز على تسـيس الهويات الطائفية والإثنية. أما المرحلة الثانية من بحثنا فسـتركز على تحليل التوظيف المباشـر لسـياسـات الهوية أي سـياسـات التعبئة وتسـليح بعض معرفات الهوية الهادفة إلى الزج بالقوى الاجتماعية ضمن النزاع (تسييس الهوية). وسيشمل هذا التحليل قراءة طروحات الفاعلين الرسمية وخطاباتهم، ولكن لن تقتصـر عليها، بل سـتمتد لتشـمل سـياسـاتهم الفعلية وممارسـاتهم. كما سـنحلل تداخل المعرّفات الدينية والإثنية والمحلية وآثار تسـيسـها على المعرفات الجندرية في مناطق السـيطرة المختلفة وكيف تفاعلت المجتمعات المحلية مع هذه التغيرات.

تسـتهدف مقاربتنا تحليل العوامل والشـروط التي أدت إلى تسـيس انتقائي لبعض معرفات الهوية لتكون أحد عناصر تجييش الموارد (البشرية والمادية) في بعض السياقات المحددة مما يخدم مصالح قوى التسلط المحلية والإقليمية وكيفية تفاعل المجتمع مع هذه السياسات عبر الزمان والمكان.

تسـتند المنهجية إلى إطار متعدد الاختصـاصـات قائم على التشـاركية الفاعلة لفئات واسـعة من المجتمع، ويعتمد الاقتصاد السياسـي في تحليل وفهم الظواهر الاجتماعية في سياق بنية القوة والسلطة في ظل النزاع المسلح. ويستهدف تشخيص الظاهرة وتحديد أدوار الفاعلين وسياساتهم، والآثار على المؤسـسـات والمجتمع والاقتصـاد، تطوير البدائل بطريقة تشـاركية، والتأسـيس لحوار مجتمعي لتطوير الخيارات ودراسة إمكانيات التطبيق/التغيير.

ضـمن هذا الإطار المنهجي يعتمد البحث عدة أدوات بحثية كيفية وكمية وتشـمل المراجعة النقدية للأدبيات، المقابلات الشـخصـية المعمقة مع أشـخاص مفتاحيين من المجتمعات المحلية، مجموعات بؤرية مركزة، تحليل النصــوص والمحتوى للخطابات الســياســية وبعض الصــحف ومواقع التواصــل المؤثرة، وحوارات مع أصحاب المصلحة المحللين والشركاء لمناقشة نتائج البحث وقابليتها للتنفيذ.

سـيتم البحث من خلال فريق عمل بحثي مكون من فريق مركزي مسـؤول عن التصـميم والاشـراف والكتابة ومتابعة الالتزام بأخلاقيات البحث وشروطه، وفريق بحثي على الأرض في مناطق الدراسة، بالإضــافة إلى فريق تحليل النصــوص والمحتوى، والمجتمع المحلي ممثلاً بالأشــخاص المفتاحين والمشاركين في الحوارات البحثية.

النطاق الجغرافي سـيشـمل السـوريين داخل وخارج سـورية، وسـيتم تحديد المناطق المدروسـة بناء على التوزع الجغرافي، عدد السكان، وتفاوت آثار النزاع.

المراجع

الحايك، كاتي. (2018). النسوية التقاطعية وكيف يمكن تطبيقها على الوضع السوري. جدلية، 10 نيسان، https://www.jadaliyya.com/Details/36423/النسوية-التقاطعية-وكيف-يمكن-تطبيقها-على-الوضع-السوري

باروت، محمد جمال. (2011). العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمودة والإصلاح. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

بشارة، عزمي. (2013). سورية: درب الآلام نحو الحرية. محاولة في التاريخ الراهن. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

بشارة، عزمي. (2018). "الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ساتيك، نيروز (2013). الحالة الطائفية في الانتفاضة السورية: المسارات والأنماط (ص.ص. 426-373)، خلفيات الثورة دراسات سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

شعبو، راتب (2015). دراسات ميدانّية في أثر الصراع في سوريا على المجتمع: العلويون والثورة السورية. مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية. http://drsc-sy.org/wp-content/uploads/2015/11/rateb1.pdf

قنوت، لمى (2016). *المشاركة السياسية للمرأة السورية بين المتن والهامش*. اللوبي النسوي السوري.
https://docs.euromedwomen.foundation/files/ermwf-documents/7294_المشاركة-السياسية-للمرأة-السورية-بين-المتن-والهامش.pdf

المصطفى، حمزة (2015). المجال العامّ الافتراضي في الثورة السورية: الخصائص، الاتجاهات، آليات صناعة الرأي العامّ. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Abdo, G. (2017). *The New Sectarianism: The Arab Uprisings and the Rebirth of the Shi'a-Sunni Divide*. New York: Oxford University Press.

Abboud, S. (2016). *Syria*. New York: Polity.

Ajami, F. (2012). *The Syrian rebellion*. Palo Alto, CA: Stanford University Press.

Aldoughli, R. (2021). Securitization as a tool of regime survival: The deployment of religious rhetoric in Bashar al-Asad's speeches. *The Middle East Journal, 75*(1), 9-32.

Al-Haj Saleh, Y. (2017). The impossible revolution. Making sense of the Syrian tragedy. Hurst and Company.

Alhayek K (2015) Untold stories of Syrian women surviving war. Syria Studies 7(1): 1–30.

Alhayek, K. (2015) 'I must save my life and not risk my family's safety!': untold stories of Syrian women surviving war. Syria Studies 7(1), pp. 1–30.

Alsaba, K., & Kapilashrami, A. (2016). Understanding women's experience of violence and the political economy of gender in conflict: the case of Syria. Reproductive health matters, 24(47), 5-17.

Anspach, R. R. (1979). From stigma to identity politics: Political activism among the physically disabled and former mental patients. Social Science & Medicine. Part A: Medical Psychology & Medical Sociology, 13, 765-773.

Ayubi, N. (1995). Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East. London: I. B. Tauris.

Balanche, F. (2018). Sectarianism in Syria's civil war. The Washington Institute for Near East Policy, https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01702640/document

Bernstein, M. (2005). Identity politics. Annual Review of Sociology, 31, 47-74.

Batatu, Hanna. 1999. Syria's peasantry, the descendants of its lesser rural notables, and their politics. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Bishara, A. (2022). Sectarianism without sects. Oxford University Press.

Brubaker, R & Cooper, F. (2000). "Beyond" identity"." Theory and society 29(1): 1-47.

Brubaker, R. (2004). Ethnicity without groups. Harvard university press.

Chandra, K. (Ed.) (2012). Constructivist theories of ethnic politics. Oxford University Press.

Crenshaw, K. (1989). Demarginalizing the Intersection of Race and Sex: A Black Feminist Critique of Antidiscrimination Doctrine. University of Chicago Legal Forum, 1989(1):139–168

Dahi, O. S., & Munif, Y. (2012). Revolts in Syria: Tracking the convergence between authoritarianism and neoliberalism. Journal of Asian and African Studies, 47(4), 323–332.

Daher, J. (2019). Syria after the uprisings: The political economy of state resilience. Haymarket Books.

Demmers, J. (2016). Theories of violent conflict: An introduction. Second Edition. Routledge.

Dixon, P. (2017). Beyond sectarianism in the Middle East? Comparative perspectives on group conflict. In F. Wehrey (Ed.), Beyond Sunni and Shia: The roots of sectarianism in a changing Middle East (pp. 11–36). Oxford University Press.

Dickinson, Elizabeth. 2013. Playing with Fire: Why Private Financing for Syria's Extremist Rebels Risks Igniting Sectarian Conflict at Home. Washington DC: Brookings Institution.

Dukhan, H. (2021b) The Politics of Tribalization in Syria. International Journal of Middle East Studies 53, (3) 502–506.

Fearon, James D., and David D. Laitin. 2000. "Violence and the Social Construction of Ethnic Identity." International Organization 54(4): 845-77.

Geertz, Clifford. 1973. The interpretation of cultures: Selected essays. New York: Basic Books.

Haddad, B. S. (2011). Business networks in Syria. In Business Networks in Syria. Stanford University Press.

Haddad, Fanar. 2017. "'Sectarianism' and Its Discontents in the Study of the Middle East." The Middle East Journal 71(3): 363-382.

Haddad, F. (2020). Sectarian identity and national identity in the Middle East. Nations and Nationalism, 26(1), 123–113.

Hadaya, S. (2020). Sectarianisation in Syria: The disintegration of a popular struggle. Conflict, Security and Development, 20(5), 607–629.

Hashemi, N., & Postel, D. (2017). In N. Hashemi & D. Postel (Eds.), Sectarianization: Mapping the new politics of the Middle East (Vol. 15) (pp. 1–13). C. Hurst and Co.

Heydemann, S., & Leenders, R. (2011). Authoritarian learning and authoritarian resilience: Regime responses to the 'Arab Awakening'. Globalizations, 8(5), 647–653.

Hinnebusch, R. (2016). The sectarian revolution in the Middle East. R/evolutions: Global Trends and Regional Issues, 4(1), 120–152.

Hinnebusch, R. (2019) Sectarianism and Governance in Syria. Studies in Ethnicity and Nationalism 19, (1) 41–66.

Kalyvas, Stathis. N. 2003. "The ontology of "political violence": action and identity in civil wars." Perspectives on Politics 1(03): 475-494.

Kaufman, S. J. (2001). Modern hatreds: The symbolic politics of ethnic war. Cornell University Press.

Kauffman, L.A. (2001 [1990]). The Anti-Politics of Identity. In Identity Politics in the Women's Movement. Barbara Ryan, ed. Pp. 23-34. New York: New York University Press.

Khaddour, K. (2013). The Alawite Dilemma, (Homs 2013). In F. Stolleis (Ed.), Playing the sectarian card identities and affiliations of local communities in Syria (pp. 11–26). Friedrich Ebert Stiftung. http://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/12320.pdf

King, C. (2007). "Scots to Chechens: How" Ethnic" is Ethnic Conflict?" Harvard International Review 28(4): 68-72.

Lynch, M., Freelon, D. & Aday, S. (2014a). "Syria's socially mediated civil war." United States Institute of Peace, Peace work 91: 1–35.

Lynch, M., Freelon, D., & Aday, S. (2014b). Syria in the Arab spring: The integration of Syria's conflict with the Arab uprisings, 2011–2013. Research and Politics, 1(3), 1–7.

Majed, R. (2020). For a sociology of sectarianism: Bridging the disciplinary gaps beyond the "deeply divided societies" paradigm. In A. Salvatore, S. Hanafi & O. Kieko (Eds.), The Oxford handbook of the sociology of the Middle East. Online Publication.

Makdisi, U. (2017). "The mythology of the sectarian Middle East". Center for the Middle East, Rice University's Baker Institute for Public Policy, February . https://www.bakerinstitute.org/media/files/files/5a20626a/CME-pub-Sectarianism-021317.pdf

Makdisi, U. (2019). Age of Coexistence: The Ecumenical Frame and the Making of the Modern Arab World. Berkeley: University of California Press.

Makdisi, U. (2019). Age of coexistence: The ecumenical frame and the making of the modern Arab world. University of California Press.

Malmvig, H. (2015). "Coming in from the Cold: How We May Take Sectarian Identity Politics Seriously in the Middle East without Playing to the Tunes of Regional Power Elites." In POMEPS Briefing 28: The Gulf's Escalating Sectarianism, 8-12. Washington D.C. https://pomeps.org/wp-content/uploads/2016/01/POMEPS_BriefBooklet28_Sectarianism_Web.pdf

Mazur, K. (2021). Revolution in Syria: Identity, Networks, and Repression. Cambridge: Cambridge University Press.

Ozkirimli, U. (2017). Theories of nationalism: A critical introduction. Third edition. Palgrave: Red Globe Press.

Phillips, C. (2015). Sectarianism and conflict in Syria. Third World Quarterly, 36(2), 357–376.

Pinto, P. G. H. (2017). Shattered nation: The sectarianization of the Syrian conflict. In N. Hashemi & D. Postel (Eds.), Sectarianization: Mapping the new politics of the Middle East (pp. 123–142). C. Hurst and Co.

Sen, A. (2007). Identity and violence: The illusion of destiny. Penguin Books India.

Shohat, E. (2017). On the Arab-Jew, Palestine, and Other Displacements: Selected Writings of Ella Shohat. London: Pluto Press.

Tomass, M. (2016). The Religious Roots of the Syrian Conflict. New York: Palgrave Macmillan.

Varshney, A. (2007). ‘‘Ethnicity and Ethnic Conflict.’’ In Oxford Handbook of Comparative Politics, ed. Carles Boix and Susan Stokes, 274–296. Oxford, UK: Oxford University Press.

Valbjørn, M. (2019). What’s so Sectarian about Sectarian Politics? Identity Politics and Authoritarianism in a New Middle East. Studies in Ethnicity and Nationalism 19, (1) 127–149. https://doi.org/10.1111/sena.12289

Valbjørn, M., & Hinnebusch, R. (2019). Exploring the Nexus between sectarianism and regime formation in a new Middle East: Theoretical points of departure. Studies in Ethnicity and Nationalism, 19(1), 2–22.

Watkins, J. (2019). Satellite sectarianisation or plain old partisanship? Inciting violence in the Arab mainstream media. LSE Middle East Centre.
http://eprints.lse.ac.uk/100536/1/Watkins_J_Satellite_Sectarianisation_Author_2019.pdf

Wacquant, L (1997). “For an Analytic of Racial Domination.” (Symposium on “Rethinking Race” with Ann Laura Stoler, Patricia Dominguez, David Roediger, and Uday Singh Mehta): Political Power and Social Theory 11: 221-234.

Watkins, J. (2019). Satellite sectarianisation or plain old partisanship? Inciting violence in the Arab mainstream media. LSE Middle East Centre.

Wedeen, L. (2019). Authoritarian apprehensions: Ideology, judgment, and mourning in Syria. University of Chicago Press

Wimmen, H. (2017). The sectarianization of the Syrian War. In F. Wehrey (Ed.), Beyond Sunni and Shia: The roots of sectarianism in a changing Middle East (pp. 61–86). Oxford University Press.

Zeno, B. (2022). The making of sects: Boundary making and the sectarianisation of the Syrian uprising, 2011–2013. Nations and Nationalism.